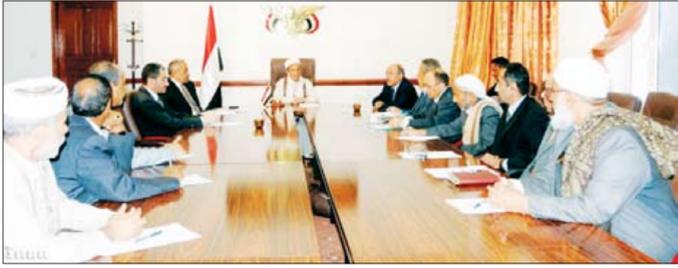


اجتماع مشترك لمجلس القضاء الأعلى وهيئتي المنتدى القضائي بالأمانة ومحافظتي صنعاء والجوف



صنعاء / سبأ:

عقد مجلس القضاء الأعلى وهيئتي الإداريتين للمنتدى القضائي بمحكمة استئناف العاصمة ومحافظتي صنعاء والجوف اجتماعاً مشتركاً أمس، برئاسة رئيس مجلس القضاء الأعلى القاضي عصام السماوي، استعرض خلاله الموضوعات التي تهم أعضاء السلطة القضائية.

وأقر المجلس تشكيل لجنة من المجلس يمثلها اثنان من المنتدى القضائي من محكمة استئناف الأمانة والأخرى من صنعاء والجوف لدراسة إطلاق الدرجات القضائية المستحقة لكافة أعضاء السلطة القضائية بدرجاتها الثلاث وتسوية أوضاعهم بحسب المعايير القانونية في قانون السلطة القضائية.

كما أقر إشراك رئيسي محكمة استئناف الأمانة ومحافظتي صنعاء والجوف القاضي يحيى العنسي وفضل الكسوع ورئيس نيابة شمال الأمانة محمد عبدالقريب الحميري، بالانضمام إلى لجنة العدل والأوقاف بمجلس النواب لمناقشة مشروع قانون السلطة القضائية الموجود حالياً أمام اللجنة.

وجرى خلال الاجتماع الاتفاق على وضع المعايير الموضوعية عند إعداد الحركة القضائية لتحقيق العدالة والمساواة طبقاً للكفاءة والأقدمية.

وثمن المجلس دور كافة أعضاء السلطة القضائية في الجمهورية والتزامهم بقانون السلطة القضائية ومدونة السلوك القضائي ورفضهم الانجرار وراء أي دعوات حزبية أو سياسية من شأنها إبعاد السلطة القضائية عما يجب أن تكون عليه في سلوكها

ومثليهم، وأهاب السماوي بالقضاة وأعضاء النيابة المنتخبين أن يكونوا عند مستوى الثقة، وأن يكونوا عوناً لقيادة السلطة القضائية في اتخاذ القرارات المناسبة التي تصب في مصلحة القضاء.

وأكد القاضي السماوي أن مجلس القضاء والمنتدى القضائي كل منهما رديف للأخر للنهوض بالعمل القضائي وتحقيق المتطلبات المشروعة والقانونية للقضاة وأعضاء النيابة وفقاً للدستور.

من جانبه أكد وزير العدل حرص الحكومة والقيادة السياسية ممثلة بفضامة رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء على اهتمامهما بالسلطة القضائية تقديراً منها للجهود التي تقوم بها السلطة القضائية

وكان رئيس مجلس القضاء في بداية الاجتماع ألقى كلمة هنا في مستهلها الهنأت الإدارية المنخبة لرئاسة وعضوية وممثلي المنتدى القضائي في كافة المحافظات بالثقة التي منحت لهم من قبل زملائهم.

وقال السماوي أن المنتدى القضائي الذي تأسس منذ الوحدة المباركة كمنظمة اجتماعية سيكون له دوره المنشود في تحقيق تطورات ومطالب منتسبيه من أعضاء السلطة القضائية بالتعاون مع الأجهزة الإدارية في السلطة القضائية.

وتوعد السماوي بالنجاح الذي شهدته انتخابات فروع المنتدى في كافة المحافظات، والنهج الديمقراطي والنزيه الذي تحل به أعضاء القضاء في اختيار

إيران تعلن وقوفها إلى جانب أمن واستقرار اليمن ووحدته



صنعاء / سبأ:

بحث نائب رئيس الوزراء للشؤون الداخلية صادق أمين أبوراس في لقائه أمس مع سفير جمهورية إيران الإسلامية بصنعاء محمود حسن زاده جوانب العلاقات الثنائية بين اليمن وإيران وأفاق تطويرها بما يخدم المصالح المشتركة والأمن والاستقرار في المنطقة.

وتبادل الأراء حول سبل الدفع بتطوير وتعزيز التعاون بين البلدين في المجالات السياسية والثقافية والاقتصادية وبالذات التي تم مناقشتها أثناء زيارة نائب الرئيس الإيراني المهندس حميد بقائي لليمن في ديسمبر الماضي.

وأوضح نائب رئيس الوزراء للسفير الإيراني بصنعاء حرص اليمن على استمرار أواصر العلاقات الأخوية مع إيران القائمة على الوضوح والتعاون المشترك بين البلدين وبما يخدم الأمن والاستقرار في المنطقة، مشيداً بالدور الذي يبذله السفير في ذلك الشأن.

من جانبه دعا السفير الإيراني بصنعاء إلى تطوير العلاقات المشتركة بين اليمن وإيران بما يخدم مصالح الشعبين والاستقرار في المنطقة.. مؤكداً وقوف جمهورية إيران الإسلامية المستمر إلى جانب أمن واستقرار اليمن ووحدته.

في ترسيخ مبدأ سيادة القانون في المجتمع باعتبار أن وجود القضاء العادل والنزيه هو عامل أساسي للتنمية والاستقرار في اليمن.

واستعرض الوزير الإغبري الجهود المبذولة من قبل وزارة العدل وما تم الاتفاق عليه مع وزارتي الخدمة المدنية والمالية بخصوص تطبيق إستراتيجية الأجور المرتبات بمراحلها الثلاث وفقاً لما تم إعداده من قبل اللجنة الفنية العليا للأجور.

وقد أدلى رئيس محكمة استئناف أمانة العاصمة رئيس فرع المنتدى القضائي بفرع الأمانة القاضي يحيى العنسي بتصريح لوسائل الإعلام، شكر فيه رئيس وأعضاء مجلس القضاء الأعلى على استجابتهم لدعوة الهيئتين الإداريتين للمنتدى القضائي في أمانة العاصمة وصنعاء والجوف لعقد اجتماع استثنائي لمناقشة متطلبات القضاة في جميع المحاكم.

وقال: «لقد وجدنا حقيقة كل ترحيب وتفهم لكل هذه المطالب».

ودعا مجلس القضاء إلى الاستمرار في جهوده والاستمرار في لقاءاته بأعضاء المنتديات لحل المشاكل وتلبية متطلبات السلطة القضائية.. كما دعا القاضي العنسي فضامة رئيس الجمهورية الذي يولي هذه السلطة كل الاهتمام، إلى دعم ميزانية السلطة القضائية حتى تستطيع أن تقوم بدورها على أكمل وجه.

وطالب أيضاً القضاة وأعضاء النيابة الالتزام بالقانون وأن يكون التعبير عن الرأي عبر القنوات الشرعية الممثلة بالمنتدى القضائي.

لدى ترؤسه اجتماعاً مع ممثلي الدول والمنظمات الإقليمية والدولية المانحة

الأرجبي: الخطة الخمسية الرابعة تضمنت سيناريوهات تنمية طموحة



صنعاء / سبأ:

أكد نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية وزير التخطيط والتعاون الدولي عبدالكريم إسماعيل الأرجبي أن الخطة الخمسية الرابعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتخفيف من الفقر 2011م - 2015م تضمنت سيناريوهات تنمية طموحة تلبى استحقاقات المرحلة القادمة وبخاصة ما يتعلق بتوجهات الدولة للحد من الفقر وتحسين مقدرات الحياة المعيشية وتحسين فاعلية التدخلات الحكومية في مختلف القطاعات الاقتصادية والخدمية ورفع مؤشرات النمو الاقتصادي.

في ورشة استعراض نتائج دراسة أصوات الفقراء

السمة: التقييم والمتابعة مهمان لمعرفة مدى استيعاب مخرجات الدراسة رمزية الإرياني: تنفيذ الدراسة مؤشر حقيقي يعكس مصداقية الشراكة بين الحكومة والمجتمع المدني



صنعاء / بشر العزمي:

أكد الأخصائي الاجتماعي عبدالحافظ السمة أمين عام مجلس الوزراء أهمية دراسة أصوات الفقراء التي نفذت بالشراكة بين الحكومة والمجتمع المدني.

وقال في افتتاح ورشة استعراض نتائج دراسة أصوات الفقراء التي أقامتها شبكة منظمات المجتمع المدني للتنمية والتخفيف من الفقر بالتعاون مع منظمة أوكسفام وبالتنسيق مع الأمانة العامة لمجلس الوزراء أمس بالعاصمة صنعاء أن الخطط لن تستقيم والأداء لن يتحسن إلا من خلال الدراسات والأبحاث التي تتم في الميدان بكافة أنواعها.

وأضاف أن هذه الدراسة منهجية اتبعتها وزارة التخطيط والتعاون الدولي خلال الخطط الخمسية الثلاث الماضية وهي تمثل تقليداً رائداً وتدعمه الأمانة العامة لمجلس الوزراء موضحاً أن مجلس الوزراء قد اطلع في شهر أكتوبر الماضي على هذه الدراسة وقد اصدر قراراً بتحميل الوزارات والمؤسسات والهيئات والمصالح الحكومية المركزية والمحافظات ومسؤولية استيعاب مخرجات هذه الدراسة.

وأكد أهمية التقييم والمتابعة للخطط القطاعية لمعرفة مدى استيعاب مخرجات هذه الدراسة وأعاد قيام الأمانة العامة لمجلس الوزراء ومتابعة إعداد مصفوفة خاصة بالتوصيات ومتابعة الخطط القطاعية التفصيلية السنوية للجهات ومدى التزامها بالتوصيات التي جاءت بها الدراسة كون ذلك سيساعد الحكومة على تحسين أداؤها وعلى إيصال الخدمات للمستهدفين بالشكل الصحيح ومعالجة الإخلالات التي تتم في الميدان.

وقال أن هذه الخطط تصف إلى الأخرى إلى تحسين الوضع المعيشي والصحي والتعليمي والثقافي والأخرى للمواطنين، وإذا لم يكن هناك متابعة وتقييم مع الشركاء والاستماع إلى آراء المستهدفين وأصوات الفقراء لن نستطيع أن نقيم هذه الخطط.

وأوضح أن الحكومة قد اتخذت مؤخراً عدداً من الإجراءات التي ستساعد وتعزز أهداف الخطة الخمسية الرابعة للتنمية وتحقيق جزءاً كبيراً مما نهض إليه في مسألة امتصاص البطالة وتحسين المعيشة للمواطنين إلى أن الحكومة قد أقرت وثيقة المسار السريع لتحقيق أهداف الألفية للتنمية وترصد حوالي 2.4 مليار دولار خلال فترة البرنامج التي تمتد خمس سنوات مقابلة لفترة الخطة التي تهدف إلى الأهداف نفسها.

ولفت إلى أن العديد من الخطوات قد تم تنفيذها من قبل الحكومة خلال الفترة القليلة الماضية والتي ستساهم بشكل مباشر وغير مباشر في دعم أهداف

الخطوة وتحسين الأوضاع في اليمن.

من جانبها أكدت الأخت رمزية الإرياني رئيسة المكتب التنفيذي لاتحاد نساء اليمن رئيسة الشبكة أن التخفيف من الفقر في بلادنا لا يزال يمثل تحدياً كبيراً ويتطلب تحسين مؤشرات التنمية البشرية والأولويات العاجلة للتحديات السكانية الفقيرة وتعزيز الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني والجهات المانحة من أجل التنمية الشاملة أن إعداد وتنفيذ هذه الدراسة مؤشر حقيقي يعكس مصداقية الشراكة بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني.

وقالت أن عقد هذه الورشة في مقر رئاسة الوزراء دليل على تقبل الدولة الشراكة في بناء وطن تنموي وإيجاد تنمية شاملة في بلد يعاني من جملة من التحديات التنموية مشددة على ضرورة قيام الدولة بوضع سياسات اقتصادية وتعليمية واجتماعية لخفض نسبة الأمية والحد من الفقر لتتمكن بلادنا من بلوغ أهداف الألفية في التعليم.

الشاملة وخاصة في التعليم.

ولفتت إلى أن ذلك لن يتحقق إلا بمشاركة فعليه بين المجتمع المدني والقطاع الخاص والحكومة وتفجيل دور المجتمع المدني في مختلف المجالات موضحاً أن العديد من الإنجازات قد تحققت في بلادنا غير أنها ما زالت تواجه الكثير من التحديات أهمها الفقر والبطالة وزعزعة السكنية العامة مؤتمنة الدعم المتواصل من منظمة أوكسفام لشبكة منظمات المجتمع المدني ودعم تنفيذ هذه الدراسة.

وقد أقيمت في افتتاح الورشة عدد من الكلمات من كل من محمد الشماخ من وحدة المراقبة والتقييم بوزارة التخطيط والتعاون الدولي وعزيز الأثوري من منظمة أوكسفام ووليد باهارون من منظمة الأمم المتحدة تطرقت في مجملها إلى أهمية الدراسة وأهدافها ومكوناتها والمنهجية المتبعة في تنفيذها وأهم النتائج التي توصلت إليها.

وقد جرى خلال الورشة تقديم عرض للدراسة من قبل الدكتورة صبرية الثور المشرفة على تنفيذ الدراسة، تلاه نقاش مفتوح من قبل المشاركين حول الدراسة والنتائج التي توصلت إليها.

حضر الورشة الأخصائي الاجتماعي عبدالحافظ السمة الأمين العام لمجلس الوزراء للسياسات والعلاقات الخارجية والأخ محمد علي سوار الأمين العام المساعد لمجلس الوزراء لقطاع الخطط والبرامج ورؤساء الدوائر المختلفة بمجلس الوزراء وعدد من المسؤولين من الجهات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية ذات العلاقة.

عدد من القضاة يؤدون اليمين القانونية أمام رئيس مجلس القضاء الأعلى



صنعاء / سبأ:

أدى اليمين القانونية يوم أمس السبت أمام رئيس مجلس القضاء الأعلى القاضي عصام عبد الوهاب السماوي عدد من القضاة لتعيينهم في المحاكم والشعب الاستئنافية بأمانة العاصمة وبعض المحافظات.

وهتم القاضي عبد الله علي فرحان النجاري عضو الشعبة الجزائرية المتخصصة بمحكمة استئناف أمانة العاصمة.

الداخلية تفي مقتل مواطن في اشتباك بالأيدي بين

مناصري (المؤتمراً) (المشترك) بأمانة العاصمة

صنعاء / منوعات:

نفى مصدر مسؤول بوزارة الداخلية ما تناولته بعض وسائل الإعلام من أنباء مغلوطة زعمت فيها مقتل أحد المواطنين أثناء اشتباك وقع أمس بين بعض أنصار المؤتمر الشعبي العام وآخرين من مناصري اللقاء المشترك لدى تلاهي المسيرتين أمام بوابة جامعة صنعاء بأمانة العاصمة.

وأوضح المصدر أن الأجهزة الأمنية قد سارعت إلى فض الاشتباك الذي حدد بين بعض المشاركين في المسيرتين قبل أن يتطور إلى ما لا تحمد عقباه مبيناً أنه أصيب جراء تلك الاشتباكات عدد من المتظاهرين بإصابات متفاوتة وإن أغلبهم قد غادر المستشفيات ولم يتبق سوى أربعة مصابين يتلقون العلاج حالياً.

وأكد المصدر أن الاشتباك قد وقع أمام بوابة الجامعة من جهة الشارع ولم يقع أي اشتباك داخل الحرم الجامعي وإن ما تناولته بعض وسائل الإعلام عن اشتباك داخل الحرم الجامعي أو دخول رجال أمن إليه غير من الصحة تماماً.

وذكر المصدر من خطورة حمل المتظاهرين للأسلحة النارية، مبيهاً بوجع المواطنين التعاون مع أجهزة الأمن لإبلاغها عن أي شخص يتواجد في أي مسيرة ومعه سلاح أو أي عناصر مغرضة تسعى للاندساس وسط المتظاهرين من أجل إشغال الفتنة ومحاوله جر المشاركين في تلك المسيرات إلى ارتكاب أعمال العنف التي تتنافى مع حرية التعبير السلمي.. مؤكداً أن الأجهزة الأمنية لن تتوانى في ملاحقة تلك العناصر حتى يتم ضبطها وتقديمها للعدالة.

رئيس الجمهورية والبرنامج العام للحكومة وأهداف التنمية الألفية 1990م - 2015م.

وقدم وكيل وزارة التخطيط والتعاون الدولي لقطاع برمجة المشاريع المهندس عبدالله الشاطر عرضاً ماثلاً حول البرنامج الاستثماري الجديد التابع للخطة الخمسية الرابعة.. مبيناً أن حجم البرنامج الاستثماري للخطة بلغ «6.41» تريليون ريال منها «3.86» تريليون ريال للمشاريع قيد التنفيذ و«2.55» تريليون ريال للمشاريع الجديدة فيما بلغ إجمالي تقديرات الأفاق العام للبرنامج الاستثماري «4.11» تريليون ريال منها «1.75» تريليون ريال للمشاريع قيد التنفيذ و«2.36» تريليون ريال للمشاريع الجديدة.

ولفت الوكيل الشاطر إلى أن هناك جملة من الغايات التي يستهدف

تحقيقها البرنامج الاستثماري التابع للخطة الخمسية الرابعة الأهداف والسياسات والتوجهات العامة للخطة الخمسية الرابعة وتحقيق الأهداف والسياسات القطاعية للخطة والمساهمة في خلق فرص عمل دائمة والتخفيف من الفقر كما روعي تحقيق عدالة التوزيع وخفض فجوة الخدمات بين الريف والحضر وخفض فجوة النوع الاجتماعي.

واستعرض وكيل وزارة التخطيط والتعاون الدولي لقطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية خارطة الإنجازات المتعلقة بتطبيق الأجنحة الوطنية للإصلاحات.. مشيراً إلى أن مواصلة تطبيق الإصلاحات يمثل أولوية حكومية تركز على كون الإصلاحات المطبقة تنمهي والمصالح الوطنية لليمن.

تتمات الصفحة الأولى.. تتمات الصفحة الأولى..

الجمهورية من مخاطر الأزمات والحد من انتشارها وتأثيرها. كما يهدف إلى تسهيل التجارة الدولية الآمنة للبيانات والمنتجات البنائية والكائنات النافعة والمواد الأخرى عند الاستيراد والتصدير والعبور وكذا تعزيز نصوص الاتفاقية الإقليمية والدولية ذات الصلة بوقاية البيانات التي تكون اليمن طرفاً فيها.

وكان المجلس قد استهل جلسته باستعراض محضره السابق وأقره.

وقد اجتمعت مجلس النواب جلسات أعمال فترة انعقاده الثالثة للدورة الثانية من دور الانعقاد السنوي الثامن.

حضر الجلسة وزير شؤون مجلسي النواب والشورى أحمد محمد الكلثاني

تتمات الصفحة الأولى.. تتمات الصفحة الأولى..

في بيانه ..

ويناشد رجال الدين وخطباء المساجد ووسائل الإعلام برفع مستوى الوعي لدى كافة أفراد المجتمع وتكويناته والحث على تماسك صفوفهم وحمية السلم الأهلي.

كما يدعو مجلس النواب كافة القوى السياسية إلى الاضطلاع القوي بالتنام الحوار الوطني لما فيه مصلحة الوطن وأمنه واستقراره وتنميته وتغليب صوت العقل والحكمة البيمانية.

وقد اجتمعت بدأ مجلس النواب مناقشة مشروع القانون البديل للقانون رقم (32) لسنة 1999 بشأن الحجر النباتي في ضوء تقرير لجنة الزراعة والري والثروة السمكية، والهدف إلى حماية النباتات والمنتجات النباتية في

